

## وكالة رويترز تنشر خبرا خاطئا عن قناة السويس

وأشار رشوان إلى أن وكالة "رويترز"، قامت بعد تدخل هيئة الاستعلامات بنشر تقرير موهوم عن عودة الملاحة في القناة، تضمن استعراضا للجهود المصرية، كما تضمن فقرة تشير إلى أنه "بعد عدة ساعات من تعويم السفينة جزئيا، عادت لفترة وجيزة لتكون بعرض القناة قبيل أن يتم تحريرها بشكل كامل".

**ضياء رشوان: هيئة الاستعلامات طالبت وكالة رويترز رسميا بالتراجع عن الخبر المكذوب، والالتزام بالقواعد المهنية**

وأكد رشوان أن "هذا التقرير غير كاف، مشيرا إلى أن هيئة الاستعلامات قد طالبت وكالة رويترز رسميا بالتراجع عن الخبر، كما طالبتها بالالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميا لمهنة الصحافة، وقواعد العمل الصحافي وما يتطلبه من مصداقية وتدقيق خاصة في مثل هذه الظروف الدقيقة".

ووفقا لهيئة الاستعلامات، فإنه يحق لها في ضوء رد الوكالة اتخاذ كل ما تتيحه لها القوانين المصرية والدولية في ما يخص ضوابط النشر الصحافي وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وأضرار.

وبحسب إعلاميين مصريين فإن هذه الواقعة عكست أزمة الإعلام الدولي في تناول أخبار مصر، وكيف أدى عدم تدقيق المعلومات في إثارة اللبلة لدى الرأي العام العالمي كون أزمة قناة السويس يتابعها العالم بأسره، كما تؤكد أن وسائل الإعلام في حاجة عاجلة لمراجعة طريقتها في تناول الشأن المصري، من خلال التدقيق في ما يتم نشره، ولعل هذه الواقعة ليست الأولى بل هناك مئات من الأخبار المختلفة التي يتم ترويجه عن مصر دون مصداقية.

## «إتش.بي.أو» تستعين بمبتكر «صراع العروش» لتطوير المحتوى

مواسمها الثمانية، ما يبرح الاستمرار في إنتاج مسلسلات مشتقة منها. وكشفت مجلة "ذي هوليوود ريبورتر" المتخصصة أن العقد المبرم بين هوليوود وشبكة "إتش.بي.أو" للتلفزيونية لتطوير "محتويات جديدة" قد تشمل مغامرات جديدة ضمن هذه السلسلة التي حققت نجاحا عالميا كاسحا.

ويعمل مارتن وهو مؤلف روايات "إيه سونغ أوف آيس أند فاير" (أغنية الجليد والنار) التي اقتبس منها مسلسل "صراع العروش"، حاليا على اقتباس جديد مقدمة للسلسلة بعنوان "هاوس أوف ذي دراغون" تدور أحداثها قبل ثلاثة قرون من العمل الأساسي. ومن المقرر طرح السلسلة الجديدة في 2022.

وأعلنت مجموعة "ورنر ميديا" المالكة لـ "إتش.بي.أو" الإثنين في بيان أن المؤلف وقع "عقدا شاملا لمدة خمس سنوات" بهدف "تطوير محتوى لحساب إتش.بي.أو، وإتش.بي.أو ماكس"، خدمة الفيديو على الطلب التابعة للقناة.

غير أن البيان لم يوضح ما إذا كان هذا العقد يتناول مشاريع أخرى ضمن عالم "غايم أوف ثرونز". إلا أن السلسلة حققت نجاحا كبيرا في هذا العالم، إذ حصدت 59 جائزة "إيمي" خلال

القاهرة - انتقدت الهيئة العامة للاستعلامات في مصر وكالة "رويترز" للأنباء، وطالبتها بتصحيح واضح وتراجع عن الخبر غير الصحيح الذي نشرته بعد ظهر الإثنين بشأن السفينة إيغريفين في وقت حرج، مشيرة إلى حقها في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الوكالة.

وطالبت الهيئة "رويترز"، بـ"التصحيح والتراجع الواضح عن الخبر غير الصحيح الذي نشرته بعد ظهر الإثنين، وزعمت فيه نقلا عن مصادر مجهولة أن السفينة إيغريفين قد عادت وانحرقت بفعل الرياح، وأصبحت في عرض القناة مرة أخرى".

وقالت الهيئة في بيان "جاء هذا الخبر المغلوط في الوقت الذي كانت فيه الجهود المصرية في نزوة التتويج بالنجاح في التعويم الكامل للسفينة".

ونقلت وسائل إعلام عربية ودولية عن وكالة رويترز، أنه "ما إن لبثت السفينة الجانحة في قناة السويس أن حركت موقعها وعدلت وضعها الذي سد قناة السويس الشريان الملاحي الأهم في العالم لمدة 6 أيام، حتى جاءت رياح عاتية أعادت سفينة الحاويات العالقة إلى وضعها الطبيعي الذي يعرقل عبور أي شيء في المخل الجنوبي للقناة".

وقال الكاتب الصحافي ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات إن "الهيئة قد تواصلت فوراً وطويلاً مع مسؤولي وكالة رويترز بالقاهرة لتدارك هذا الخطأ المهني الفادح".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

ولفت إلى أنه "جاء في وقت دقيق، حيث كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع الجهود المصرية الهائلة لإنهاء الأزمة وإعادة تشغيل القناة، الأمر الذي يجعل مثل هذا الخبر غير الصحيح أضرارا معنوية ومادية على صورة الجهود المصرية، وعلى مصالح العديد من الأطراف الدولية المتأثرة بالأزمة".

# الحكومة الجزائرية تسعى لإخضاع الصحافة الإلكترونية بعد نعيها للورقية

دعم المواقع الإخبارية «المحصنة والمؤمنة» وفق شروط السلطة



### الصحف الجزائرية تركت للمجهول

الورقية، وتسريع التحول الرقمي دون الاهتمام بالمحتوى، إذ قال بلحيمر إنه في "الفترة الممتدة بين 2010 و2018 تم تسجيل انخفاض في طباعة الجرائد على مستوى المطابع بنسبة 80 في المئة"، كما أن مخلفات جاحثة كورونا "دفعت بالعديد من الصحف إلى عدم توزيع أعدادها التي تبقى في المطابع بعد السحب".

لكن هذا الواقع طال الصحف في شتى أنحاء العالم، وبينما اتخذت حكومات أخرى إجراءات عاجلة لدعم الصحافة الورقية وانتشالها من الغرق والزوال مثل المغرب، إلا أن السلطات الجزائرية تتخذ نهجا مخالفا تماما بنعي الصحافة الورقية وتعجيل وفاتها، للاتفات إلى المواقع الإخبارية

وتطويرها عبر الترويج والترهيب. ويقول مراقبون إن "إغراء الإعلانات جاهز لترغيبها بمهادنة السلطة، وسلاح الحظر تم تشريعه بنص قانوني".

وأشار بلحيمر إلى أن القانون المتعلق بالإشهار (الإعلانات) سيصدر قبل نهاية السنة الجارية ويتضمن ضبط عملية توزيع الإشهار، لافتا إلى أن "الأولوية لمنح الإشهار ستعطي للصحافة الإلكترونية بكل شفافية وشفافية".

وأكد وزير الاتصال على ضرورة "أن تنظم المهنة نفسها بنفسها عن طريق الضبط الذاتي".

وتشكل الرقابة تأثيرا رادعا على المعلنين المحتملين من الشركات الخاصة التي يهجم عدد زوار المواقع، فيما إعلانات الشركات الحكومية مُحتكرة من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (مملوكة للدولة)، التي يمكن استخدامها بسهولة للضغط على وسائل الإعلام في البلاد.

وجدت الدولة طريقة لوضع اليد على المواقع الإلكترونية وشرعت في حجب المواقع الخارجية بشكل تام بحجة مخالفتها للقانون.

ومعظم المواقع موجودة حاليا في الخارج، لأسباب فنية تتعلق بإمكانية الوصول إليها بشكل أساسي، والالتزام بقولها إلى الجزائر قد يؤدي إلى انتهاك بعض المبادئ مثل سرية المصادر.

وقال أيمن زغودي المستشار القانوني لمنظمة "المادة 19" غير الحكومية المدافعة عن حرية التعبير إن "هذا الإجراء أداة للتدخل في المحتوى المنشور على المواقع الإلكترونية من خلال فرض رقابة على كل ما ينتقد السلطات".

وبحسب بلحيمر فقد صدر "المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر المواقع الإلكترونية" في الثامن من ديسمبر 2020 في الجريدة الرسمية بهدف مكافحة "إساءة استخدام هذا النوع من الإعلام الحديث" الذي ينشر "إشاعات وأخبارا كاذبة ومقاطع فيديو مزورة".

وانتقد العاملون في القطاع هذا النص الذي صورته الوزير على أنه درع ضد الهجمات التي تستهدف الجزائر ويحسبها على شبكة الإنترنت. بينما يراه الصحفيون يمثل خطرا للصحافة الإلكترونية المستقلة.

ويمكن للعديد من وسائل الإعلام الإلكترونية أن ترفض أيضا الامتثال للقانون، لكن الحجب الذي قد تفرضه السلطات على الرغم من إمكانية التحايل عليه، له تأثير حتمي على انتشارها وجمهورها وبالتالي على مصداقية هذه المواقع الإخبارية.

ويبدو أن الحكومة تتخذ كل الوسائل والدرايع لإنهاء الصحف

تركز الحكومة الجزائرية الاهتمام بقطاع الصحافة الإلكترونية، واتخذت جملة من الإجراءات لتوطئتها وحصرها في الجزائر لوضعها تحت الرقابة ومحاصرة المواقع الإخبارية الجزائرية الموجودة خارج البلاد، وتتخلل في نفس الوقت عن الصحافة المطبوعة معلنة وفاتها بدلا من المساهمة في إنعاشها كما هو الحال في دول أخرى.

الجزائر - أعلن وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر أن "عهد الصحافة الورقية انتهى"، وأن الدولة تعطي أولوية للصحافة الإلكترونية التي هي مستقبل الصحافة، معلنا أن عدد المواقع الإلكترونية "المؤمنة والمحصنة" في الجزائر سيصل قبل الصيف المقبل إلى 100 موقع.

ويشير حديث بلحيمر إلى اتجاه الحكومة الجزائرية للتركيز على قطاع الصحافة الإلكترونية وتنظيمه والتعهد بدعم المواقع الإخبارية بالإعلانات الحكومية، لكن ضمن الشروط التي تحددها السلطة وهي مماثلة للشروط التي كبلت سابقا الصحف الورقية وجعلتها تحت عباءة الحكومة.

ويجب أن يكون تسيير الموقع من الجزائر مع ضمان تسيير محتوى الموقع في ما يخص إضافة وتغيير وحذف المقالات الصحافية، والتسيير التقني المتمثل في الصيانة من تصميم وإضافة أقسام تحديثات الأمان وأرشفة السجلات (logs)، حسب ما نص عليه القانون الجديد الذي ينظم الصحافة الإلكترونية.

ويرى صحفيون أن سعي الحكومة المتزايد لتوطئ المواقع الإخبارية يهدف إلى زيادة الرقابة عليها، ما يهدد حريتها وحتى وجودها بالنظر للتضييق الذي تعاني منه.

وتمثل المواقع الإخبارية الإلكترونية فضاء حرا وهي تفلت من سيطرة السلطات فنيا واقتصاديا خصوصا تلك الموجودة خارج البلاد وانتشالها صحفيون جزائريون معارضون، فيما تتهمهم السلطات بتشويه صورة البلاد ومعاداة الجزائر، لكن من خلال التوطن

الجزائر - أعلن وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر أن "عهد الصحافة الورقية انتهى"، وأن الدولة تعطي أولوية للصحافة الإلكترونية التي هي مستقبل الصحافة، معلنا أن عدد المواقع الإلكترونية "المؤمنة والمحصنة" في الجزائر سيصل قبل الصيف المقبل إلى 100 موقع.

ويشير حديث بلحيمر إلى اتجاه الحكومة الجزائرية للتركيز على قطاع الصحافة الإلكترونية وتنظيمه والتعهد بدعم المواقع الإخبارية بالإعلانات الحكومية، لكن ضمن الشروط التي تحددها السلطة وهي مماثلة للشروط التي كبلت سابقا الصحف الورقية وجعلتها تحت عباءة الحكومة.

ويجب أن يكون تسيير الموقع من الجزائر مع ضمان تسيير محتوى الموقع في ما يخص إضافة وتغيير وحذف المقالات الصحافية، والتسيير التقني المتمثل في الصيانة من تصميم وإضافة أقسام تحديثات الأمان وأرشفة السجلات (logs)، حسب ما نص عليه القانون الجديد الذي ينظم الصحافة الإلكترونية.

ويرى صحفيون أن سعي الحكومة المتزايد لتوطئ المواقع الإخبارية يهدف إلى زيادة الرقابة عليها، ما يهدد حريتها وحتى وجودها بالنظر للتضييق الذي تعاني منه.

وتمثل المواقع الإخبارية الإلكترونية فضاء حرا وهي تفلت من سيطرة السلطات فنيا واقتصاديا خصوصا تلك الموجودة خارج البلاد وانتشالها صحفيون جزائريون معارضون، فيما تتهمهم السلطات بتشويه صورة البلاد ومعاداة الجزائر، لكن من خلال التوطن

ويمكن للعديد من وسائل الإعلام الإلكترونية أن ترفض أيضا الامتثال للقانون، لكن الحجب الذي قد تفرضه السلطات على الرغم من إمكانية التحايل عليه، له تأثير حتمي على انتشارها وجمهورها وبالتالي على مصداقية هذه المواقع الإخبارية.

ويبدو أن الحكومة تتخذ كل الوسائل والدرايع لإنهاء الصحف

## سجن رئيس تحرير موقع جزائري بتهمة التشهير

وفي محافظات مختلفة تمثل كامل جهات الوطن.

وأبرز المجلس في رسالة له لوزير الاتصال عمار بلحيمر أن الظرف السيء التي يمارس فيها الصحفيون والصحافيات مهنتهم الإعلامية بلغت مستويات مقلقة لم يعد يحتمل الصمت عنها ولم يعد تأجيل النظر فيها مستغالا.

وتحتل الجزائر المرتبة 146 (من أصل 180 دولة) في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود في عام 2020، متراجعة 27 مرتبة مقارنة مع تصنيف عام 2015.

وكانت "مراسلون بلا حدود" قالت إن العقوبة التي طلبتها النيابة العامة بحق المتهم "غير متناسبة" ودعت السلطات للإفراج عنه فورا.

وأوقفت السلطات الجزائرية وحكمت عددا من الصحفيين خلال الأشهر القليلة الماضية من بينهم الصحفي خالد درارني مؤسس موقع "قصة تريبون" ومراسل قناة "تي.في.5 موند" الفرنسية ومنظمة "مراسلون بلا حدود".

وذكر المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين في وقت سابق أن المتابعات القضائية في الجزائر طالت على الأقل عشرة صحفيين في قضايا متباينة

بعد انتهاء فترة محكوميته. وستوان هو رئيس تحرير موقع إخباري باللغة العربية يدعى "السفير" وقد حوكم بطلب من وزارة الإعلام بتهمة "المساس بحرمة الأشخاص" و"القذف ونشر أخبار مغرضة" و"الشروع بالتهديد بالتشهير" ونشر صور في متناول الجمهور متحصل عليها بطرق غير قانونية.

ووفقا لمنظمة "مراسلون بلا حدود" المعنية بالدفاع عن الصحفيين، فإن ستوان لوحي قضائيا بسبب مقال كتبه في موقعه ورد فيه أن رئيس المجلس الشعبي الوطني سليمان شنين أقام علاقة خارج إطار الزواج.

الجزائر - قضت محكمة في الجزائر العاصمة بسجن الصحفي عبد الحكيم ستوان سنة أشهر بتهمة التشهير برئيس مجلس الشعب الوطني.

وقال المحامي عبدالله هبول إن محكمة سيدي محمد حكمت على موكله "بالسجن لمدة ستة أشهر مع النفاذ".

وكان ممثل الحق العام قد التمس في حق ستوان عقوبة 18 شهرا حبسا نافذا، معتبرا في مرافعته أن كل التهم ثابتة في حق المتهم بالنظر إلى وقائع الملف، في حين طالبت هيئة الدفاع بالبراءة.

وبما أنه موقوف منذ 20 أكتوبر فإن ستوان سيخرج من السجن في 20 أبريل



«إتش.بي.أو» تستثمر نجاح «غايم أوف ثرونز»